المعرفة

مجلة ثقافية شهرية

السنة الرابعة

٤٥

تشرين الثاني ١٩٦٥

المعرفة

مجلة ثقافية شهرية

تصدرها وزارة الثقافة والارشاد القومي

رئيس التحرير

فؤاد الشايب

العدد الخامس والأربعون

المعرفة — دمشق — السنة الرابعة
العدد الخامس والاربعون — تشرين الثاني ١٩٦٥

قضية عمان في الأمم المتحدة

بقلم محمد سمير منصوري

منذ عدة سنوات والشعب العربي في عمان يناضل من اجل اجلاء القوات الاجنبية البريطانية عن بلاده ، ويقاتل لاستعادة حريته واستقلاله، ولقد تطور الصراع السياسي في المنطقة من اجل الحرية ، وانتقل من الاطار المحلي للمعركة الى الاطار الدولي طلباً لكسب عطف وتأييد منظمة الامم المتحدة التي لازالت تعتبر – دولياً – الملجأ الذي يركن اليه والملاذ الذي ينشد عونه في ازالة العدوان والقضاء على الاستعمار .

ولقد اتخذ عرض قضية عمان ، وطرق مناقشتها في منظمة الامم المتحدة اساليب واتجاهات متعددة ،

ولكنها كانت جميعها تبغي هدفاً واحداً الا وهو إجلاء الاحتلال الاجنبي وإعادة الاستقلال والسيادة للشعب العربي صاحب الحق الطبيعي في ذلك ، ولقد ادخلت القضية الى منظمة الامم المتحدة لأول مرة عام ١٩٥٧ ، ولا زالت مدرجة قيد البحث في جدول الاعمال حتى الآن ، فكيف تم ذلك ولماذا ؟

١ — القضية العمانية امام مجلس الأمن

في شهر آب من عام ١٩٥٧ طلب مندوبو إحدى عشرة دولة عربية من رئيس مجلس الامن دعوة المجلس للاجتماع لبحث « عدوان المملكة البريطانية المسلح ضد استقلال وسيادة ووحدة اراضي امامة عمان » (١) وذلك بموجب المادة ٣٥ من ميثاق المنظمة التي تخول أي عضو من اعضاء الامم المتحدة تنبيه مجلس الأمن الى أي نزاع او موقف قد يؤدي الى احتكاك دولي او قد يثير نزاعاً.

واثناء اجتماع مجلس الامن بتاريخ ٢٠/٨/٥٧ تكلم باسم الدول العربية آنئذ مندوب العراق مشيراً الى تمتع عمان بالاستقلال منذ زمن بعيد ، وان هذا الاستقلال معترف به دولياً بموجب معاهدة سيب لعام ١٩٢٠ التي تمثل معاهدة بين دولتين مستقلتين ، كما ان الاعتداء البريطاني الحاصل في ذلك الحين على عمان بالاشتراك مع قوات سلطان مسقط ان هو الا انتهاك لاستقلال عمان ، وطالب مجلس الامن ببحث الشكوى العربية لازالة العدوان نظراً لأن استمرار الحالة يهدد السلم والأمن في المنطقة .

ولقد اعترض المندوب البريطاني على ادراج الشكوى في جدول الأعمال مدعياً بعدم وجود أي سيادة او استقلال لامامة عمان ، وانها انما تشكل جزءاً تابعاً لسيطرة وسيادة « سلطان مسقط وعمان » واضاف بان سيادة السلطان تشمل

(١) وثيقة الامم المتحدة رقم A / ٣٨٦٥

اراضي شاطىء مسقط وجبال عمان وهذا معترف به دولياً ، كما اشار الى ان معاهدة سيب التي يستند اليها المندوبون العرب انما هي في الواقع اتفاق بين السلطان وبين بعض زعماء القبائل الثائرة داخل عمان والتي بموجبها انهيت ثورتهم كما منحوا بعض الاستقلال الداخلي ، واضاف قائلاً بان التدخل العسكري البريطاني جرى بطلب من سلطان مسقط لمساعدته في قمع الثورة .

و كذلك فقد كان امام مجلس الامن احتجاج بتوقيع « سلطان مسقط وعمان » يعترض فيه على بحث الشكوى معتبرا أن الأمر من شؤون بلاده الداخلية (١) .

ولعب النفوذ الاستعماري دوره التقليدي في الموضوع وتوصل الى اتخاذ قرار من مجلس الأمن برفض الشكوى العربية وذلك بأغلبية خمسة أصوات (استراليا ، كولومبيا ، كوبا ، فرنسا ، ايطاليا) في حين أيدت بحث الشكوى أربع دول فقط (العراق ، الفلبين ، السويد ، الاتحاد السوفياتي) وامتنعت الولايات المتحدة ، كما لم تشترك الصين الوطنية في التصويت (٢) .

وازاء هذا القرار وقفت الدول العربية مكتوفة اليدين ولم تتمكن من اتخاذ أي اجراء على الصعيد الدولي ، الى أن حاولت اعادة الكرة مرة ثانية عام ١٩٦٠ وأمام الجمعية العامة للامم المتحدة .

---

(١) وثيقة الأمم المتحدة رقم ٣٨٦٦ / S

(٢) جرى التعامل في الامم المتحدة على التفريق بين نوعين من الامتناع :

ا ـ حضور المناقشة والمساهمة في التصويت على أمر ما بالامتناع عن اتخاذ موقف ايجابي أو سلبي .

ب ـ حضور المناقشة وعدم المساهمة بالتصويت على أمر ما باتخاذ موقف « غير مشترك بالتصويت »

٣ ـ القضية العمانية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

ا ـ أدرج موضوع « قضية عمان » في جدول اعمال الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٠ بناء على طلب عشر دول عربية (١) وقد أشار المندوبون العرب في المذكرة التفسيرية للأسباب الموجبة لطلب الادراج الى أن القوات البريطانية قد هاجمت منذ شهر كانون الاول ١٩٥٥ مايسمى خطأ بسلطنة مسقط وعمان بسبب رفض امام عمان منح امتياز استثمار البترول للشركات البريطانية في امارته ، وان الاعتداء والتدخل البريطاني واستمرار هذا العدوان ـ الذي لازال قائماً على الرغم من لفت نظر مجلس الامن الى ذلك عام ١٩٥٧ ـ انما يهدد السلم والأمن في الشرق الأوسط ويخالف احكام منظمة الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي العام .

وقد احيل الموضوع الى اللجنة السياسية الخاصة التي بحثته في عدة جلسات وحين تقدمت أربع عشرة دولة بما فيها الدول العربية بمشروع قرار يقضي بالاعتراف للشعب العربي في عمان بحق تقرير مصيره واستقلاله ، ويدعو الى جلاء القوات الأجنبية عن عمان ، كما يدعو الأطراف المعنية الى حل الخلافات القائمة بينها بالطرق السلمية لاعادة الحياة الطبيعية الى عمان (٢) .

عندئذ وفجأة قبل عرض القرار على التصويت ، قررت اللجنة عدم الاستمرار في بحث الموضوع وتأجيله الى العام التالي « لضيق الوقت » ؟

ب ـ وفي الدورة السادسة عشر للجمعية العامة عام ٩٦١ أعيد عرض القضية على اللجنة الخاصة التي استمعت في بدء مناقشتها للموضوع الى وفد عماني

---

(١) وثيقة الامم المتحدة رقم ٤٥٢١ / A

(٢) وثيقة الامم المتحدة رقم ٦٧ A / SPC / Li

مؤلف من الشيخ طالب بن علي والشيخ سليمان بن حمير والسيد محمد الامين عبد الله الذي تكلم باسم الوفد مشيراً الى تمتع عمان باستقلالها وحريتهـا منذ قرون عديدة ، وان هذا الاستقلال قد تأكد بمعاهدة سيب لعام ٩٢٠ التي تعتبر معاهدة دولية ، كما أوضح أن الاعتداء البريطاني كان بسبب رفض امام عمان تسليم سيادة بلده وموارده الطبيعية الى بريطانيا .

وقد أيد عدد من مندوبي الدول المختلفة رأي ممثل امامة عمـان وشدد بعضهم على أن القضية تتلخص بكونها حرباً واعتداءاً استعمارياً طمعـــاً في البترول العربي .

وقد أعاد المندوب البريطاني ذكر الحجج والأدلة التي أوردها عام ٩٥٧ امام مجلس الامن في الدفاع عن نفسه وعن سلطان مسقط ، وأشار الى اعتراض مجدد وارد الى اللجنة بتوقيع سلطان مسقط وعمان يعترض فيه على سماع أي وفد من عمان، مدعياً أنه وحده الممثل الحقيقي لشعب عمان وان الامم المتحدة لا تملك حق مناقشة امور تدخل حصراً ضمن الاختصاص الداخلي لسلطنته .

وفي نهاية المناقشة ، قدمت ١٦ دولة من بينها الدول العربية مشروع قرار يتضمن ذات المبادىء والمطالب التي اشار اليها مشروع القرار المقدم عام ٩٦٠ ، وكان المندوبون العرب أكثر حظاً هذا العام اذ عرض مشروع القرار على التصويت في اللجنة فأيدته ٣٨ دولة في حين صوت ضده ٢١ دولة وامتنع ٢٩ مندوباً عن التصويت ، الا أن هذا القرار عندما عرض على الجمعية العامة للتصديق عليه نهائياً فشل في الحصول على أكثرية الثلثين المطلوبة ، وبذلك فقـد أخفق المندوبون العرب مرة اخرى في الحصول على قرار او تصريح دولي بضمان حق شعب عمان في تقرير مصيره . وهنا لا بد لنا من ايراد ملاحظة بدت واضحة عند التصويت النهائي ، اذ انخفض عـدد

الدول المؤيدة للقرار أمام الجمعية العامة الى ٣٣ دولة بدلاً من ٣٨ دولة التي أيدته أمام اللجنة السياسية الخاصة ، ومن البدهي ان مرد ذلك يعود الى الضغط والنفوذ الاستعماري البريطاني على بعض الدول لتغيير موقفها .

ج — وعاودت الدول العربيــة الكرة في الدورة السابعة عشر للجمعية العامة عام ٩٦٢ اذ تقدم مندوبوها الأحد عشر بطلب ادراج الموضوع في جـدول الأعمال نتيجة استمرار سياسة القمع والاضطهاد التي تطبقها بريطانيا وفشلهـا في احلال السلام في المنطقة[1] ، وكرر مندوبو كلا الجهتين في اللجنة السياسية الخاصة ايراد الحجج والاسانيد التي تدعم وجهة نظرهم والتي سبق ان اوردوها في دورات سابقة ، كما وتجلت المناقشة بظهور مزيد من الاهتمام من عدد من الدول التي طالبت بالحصول على معلومات اضافية عن حقيقة الوضع في عمان عن طريق ارسال لجنة أو مندوب خاص عن الامين العام للمنظمة الى المنطقة .

وفي ختام المناقشة اعادت الدول العربية مع بعض الدول الصديقة الاخرى تقديم مشروع القرار الذي سبق وقدمته خلال العامين الماضيين فحصل على تأييد ٤١ دولة مقابل معارضة ١٨ دولة وامتناع ٣٦ دولة عن التصويت ، ورغم هـذا التقدم في التأييد فقـد فشل مشروع القرار في كسب أكثرية الثلثين المطلوبة في الجمعية العامة للتصديق عليه نهائياً .

وكذلك فقد لفت النظر موقف المندوب البريطاني عندما تكلم باسم سلطان مسقط داعياً لارسال مندوب خاص ، وبصفة شخصية عن الامين العـام للمنظمة ، لزيارة السلطنة والحصول على المعلومات «الحقيقية» عن كثب ، اذ كان كلامه تأكيداً

(١) وثيقة الامم المتحدة رقم A/٥٤٠٩.

لسيطرة بريطانيا واستعمارها لهذا الجزء العربي والا لما تكلم ممثل بريطاني نيابة عن « سلطان عربي » وهناك احد عشر مندوباً عربياً يمكنهم التكلم باسمه والدفاع عن حقوقه .

د — واستجابة لدعوة سلطان مسقط فقد ارسل الامين العام للامم المتحدة السيد هربرت ديربينغ السفير السويدي في اسبانيا مندوبا شخصيا عنه للاجتماع بالسلطان وكلفه بمهمة « تقصي الحقائق » عن الاوضاع في عمان ، وقد زار السيد ديربينغ المنطقة في اواخر شهر ايار من عام ٩٦٣ وعاد ليقدم تقريره للامين العام[١] والذي يتضح منه النقاط التالية :

١ — لم يكن التقرير شاملاً اذ لم ترد فيه وجهة نظر القادة العمانيين ، كما لم يحدد رغبات وأماني شعب عمان .

٢ — لم يتمكن السيد ديربينغ من الاطلاع على كافة المجالات التي يريدها لأنه كان ملزماً ببرنامج معين ومقيداً في صلاحياته .

٣ — يستخلص من التقرير ان بريطانيا تفرض سلطتها على جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية في عمان وليس لشعب عمان أي قول في ادارة شؤونه ، كما لم يوضح التقرير ماهية العلاقة بين السلطان وبريطانيا .

٤ — يستشف من التقرير بأن السلام مستتب والحالة مطمئنة في المنطقة .

٥ — رفضت بريطانيا السماح لممثلي الامام بمرافقة بعثة ديربينغ واقتصرت على السماح لممثلي السلطان .

هـ — وفي نهاية عام ٩٦٣ عندما طالبت ١٣ دولة عربية باعادة بحث قضية عمان امام الجمعية العامة [٢] ، كان امامها مادة جديدة للبحث الا وهي تقرير

---

(١) وثيقة الامم المتحدة رقم ٥٥٦٢ / A

(٢) وثيقة الامم المتحدة رقم ٥٤٩٢ / A

السيد دير بيينغ ، فضلا عن ان الدول العربية عمدت هذه المرة الى تغيير سياستها تجاه معالجة القضية وطالبت باعتبارها قضية استعمارية يجب بحثها في لجنة الوصاية (اللجنة التي تبحث في شؤون الاقاليم والمناطق التي لازالت تحت الوصاية او غير المتمتعة بالحكم الذاتي) بدلا من بحثها في اللجنة السياسية الخاصة اسوة بالسنين السابقة ، واوردت الدول العربية في مذكرتها التفسيرية لايضاح هذا الطلب بأن الأمم المتحدة لايمكن ان تقف بدون اهتمام وغير مكترثة امام مصير شعب يناضل للحصول على حريته واستقلاله ، وكنتيجة لسياسة الاضطهاد المستمرة ولرفض بريطانيا تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ١٥١٤ الصادر عام ١٩٦٠ والخاص بمنح الشعوب والمناطق المستعمرة حريتها واستقلالها ، فان على لجنة الوصاية بحث هذه القضية باعتبارها قضية استعمارية ، ولقد نجحت الدول العربية – من حيث المبدأ – في طرح الموضوع امام هذه اللجنة رغم اعتراض المندوب البريطاني على بحث الموضوع اصلا وعلى احالته الى هذه اللجنة بالذات بصورة خاصة .

واستمعت اللجنة عند بدء مناقشتها للموضوع الى الشيخ طالب بن علي الهنائي كممثل لوفد عمان ، والسيد فارس غلوب ممثلا لرئيس لجنة حقوق عمان(١) حيث بسطا امام اللجنة بالاضافة الى باقي المندوبين العرب وانصارهم النقاط التالية :

١ – الصراع القائم في عمان عبر عنه الامام بانه « شعب عربي يناضل ضد الاستعمار البريطاني ويلتمس انهاءه واسترجاع حقه في الحياة والحرية والديموقراطية .

٢ – تشير جميع الادلة التاريخية الى وجود عمان كدولة مستقلة ذات

---

(١) محاضر جلسات اجتماعات لجنة الوصاية (الاجتماعات رقم ١٤٩٥–١٤٨٩)

سيادة يرأس هذه الدولة الامام الذي يمارس سلطات متعددة منها دينية واخرى دنيوية .

٣ — بعد قضاء عمان على غزو البرتغال لأراضيها تعرضت للاستعمار البريطاني الذي تجلى بعقد معاهدة حماية مع الموظف الاداري لامامة عمان في مسقط ، وكذلك المعاهدة التي عقدت مع السلطان والتي حددت فيها سلطة الأخير في التصرف قبل مشاورة بريطانيا والحصول على موافقتها ، وغيرها من المعاهدات التي فرضتها السلطات البريطانية وحولت فيها السلطنة الى « محمية » من الناحية الواقعية ان لم يكن من الناحية القانونية .

٤ — السبب الرئيسي للغزو البريطاني عام ٩٥٥ يعود الى رفض الامام غالب بن علي منح امتياز استغلال البترول للشركات البريطانية ، وقد بدا هذا الغزو العسكري واضحا في اعتداء عام ٩٥٧ فضلا عن ان هذا التدخل العسكري يخالف احكام ميثاق منظمة الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي العام .

٥ — ان المعاهدات التي عقدها السلطان مع بريطانيا قد جعلت منه اداة طيعة تحركها بريطانيا كما تشاء بعد ان سلبته استقلاله ، والدليل اننا نجد الآن مستشارا بريطانيا يدير شؤون الدفاع واخر للخارجية فضلا عن العديد من الضباط الذين يشغلون الرتب العسكرية الرئيسية في جيش مسقط .

٦ — عمد الاستعمار البريطاني الى تقسيم عمان الكبرى الى تسع وحدات منفصلة ، وخلق بذلك امامة عمان ، وسلطنة مسقط ، وسبع مشيخات صغيرة اخرى ، وهكذا فان مسقط كانت جزءاً من عمان وليس العكس .

٧ — اشار المندوب السوري الى ان جوهر القضية لا يتعلق بمعاهدة سيب

اوفي مدى حق عمان بالاستقلال عن مسقط ، وانما في انهاء السيطرة والاحتلال البريطاني عن كليهما وتحريرهما باعتبارهما بـلدا واحدا ، وهكذا لايمكن بحث موضوع عمان منفصلا عن مسقط بل يجب بحث موضوع كليهما من قبل الأمم المتحدة وطالب ببحث الموضوع امام لجنة تصفية الاستعمار ، اذ ان هناك تشابها كبيرا بين قضية عدن التي تنظرها لجنة تصفية الاستعمار وبين قضية عمان ، وقد اجمعت الدول العربية على تأييد الطلب .

ولقد احتدم الخلاف اثناء المناقشة العامة في لجنة الوصاية بين المؤيدين الموقف العربي الذين يعتبرونها قضية استعمارية ، وبين المناهضين لهذا الموقف ، بينما وقف فريق ثالث حائراً بين تأييد هذا وذاك وكانت حجتهم الرئيسية في ذلك ان الموضوع كان يعالج سابقا على اساس انه اعتداء بريطاني على على عمان عن طريق مادعته بريطانيا بمساعدة سلطان مسقط لقمع الثورة الداخلية ضده في حين ان الأمر اختلف الآن واصبح يعالج على انه استعمار بريطاني لكل من مسقط وعمان يجب انهاؤه . لذا فقد طلب عدد من المندوبين تشكيل لجنة خاصة لدراسة القضية وتوضيح جميع نواحيها .

وفي ختام المناقشة قدمت ١٨ دولة من بينها الدول العربية مشروع قرار تضمن فقرتين فقط تعترف الاولى لشعب عمان بحقه في تقرير مصيره والاستقلال، وتدعو الفقرة الثانية لجنة تصفية الاستعمار لدراسة الوضع في عمان ولتقدم تقريرها الى الجمعية العامة للأمم المتحدة فيدورتها التاسعةعشرة . وكنتيجة لبعض الاتصالات الدبلوماسية ورغبة في الحصول على تأييد بعض الدول ، وافقت الدول العربية على حذف الفقرة الأولى من مشروع القرار الذي قدمته واكتفت بالفقرة الثانية (١) .

---

(١) وثيقة الامم المتحدة رقم A/C4/L ٨٧٣

كذلك قدمت ١٢ دولة من دول امريكا اللاتينية مشروع قرار يدعو الى تشكيل لجنة خاصة مؤلفة من خمس دول يعينهم رئيس الجمعية العامة لبحث جميع جوانب القضية العمانية وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة عشرة .

ولقد وافقت لجنة الوصاية على اعطاء مشروع القرار الثاني افضلية في التقديم على مشروع القرار الأول الأمر،الذي ادى الى عرضه على التصويت اولاً، فحصل على اغلبية ٩٥ صوتاً مقابل دولة واحدة معارضة وامتناع سبع دول عن التصويت ، وبنجاح هذا القرار لم يعد من الممكن عرض المشروع العربي على التصويت وفقاً للأصول الاجرائية المتبعة في اللجنة ، ولقد صدقت الجمعية العامة على هذا القرار بتاريخ ١١/١٢/٩٦٣ وتحت رقم ١٩٤٨ وباغلبية ٩٦ لصالحه مقابل معارضة دولة واحدة وامتناع اربع دول عن التصويت .

و ـ واستنادا الى هذا القرار فقد اعلن رئيس الجمعية العامة عن تشكيل لجنة عمان الخاصة من دول افغانستان ونيبال وكوستاريكا ونيجيريا والسنغال ، وفي الاجتماع الاول للجنة انتخبت سفير افغانستان رئيساً لها ، كما انها طلبت بعد ذلك من سلطان مسقط الموافقة على زيارة اللجنة لعمان والسماح لها بالاطلاع على حقيقة الوضع ، ولكن السلطان رفض السماح للجنة بزيارة اي « جزء تابع لسيطرته » ووافق على الاجتماع بشخص واحد من اعضاء اللجنة وعلى ان يتم الاجتماع في لندن .

وفعلاً اجتمع السيد عبد الرحمن بازواك سفير افغانستان ورئيس اللجنة بسلطان مسقط السيد سعيد بن تيمور في لندن خلال شهر ايلول ٩٦٣ والذي

كرر في الاجتماع عرض ادعاءاته بأن القضية العمانية من صلاحياته الداخلية البحتة بصفته حاكماً لدولة مستقلة ذات سيادة وليس للأمم المتحدة حق التدخل في الموضوع ، كما اشار الى ان عائلته تحكم مسقط وعمان باعتبارها دولة واحدة منذ اكثر من ٢٠٠ سنة .

وبعد ذلك ، تابعت اللجنة اعمالها فزارت الكويت والقاهرة والدمام حيث قابلت امام عمان الذي كرر اقواله التي ادلى بها امام لجنة الوصاية في الامم المتحدة ، كما استمعت اللجنة الى عدد من اصحاب الشكاوى واللاجئين المقيمين في البلاد العربية المجاورة لعمان هرباً من اضطهاد السلطان لهم ، واطلعت على مختلف آرائهم واتجاهاتهم وتلمست مطالبهم .

ولقد قدمت لجنة عمان تقريرها الى الامين العام للأمم المتحدة [١] في مطلع عام ٩٦٥ واوردت فيه عرضا لأعمالها واتصالاتها ومقابلاتها ، كما جاء في نهايته خلاصة لاقتراحاتها ورأيها بالنسبة لقضية عمان تضمنت النقاط التالية :

١ — ان قضية عمان مشكلة دولية تتطلب دراسة خاصة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة وهذه المشكلة نشأت من السياسة الاستعمارية والتدخل الخارجي في مسقط وعمان .

٢ — مصلحة السلام في المنطقة توجب التوصل الى حل ، والطريق الوحيد هو دخول جميع الاطراف المعنية في مفاوضات للوصول الى الحل المطلوب مع عدم تعصب كل منهم لموقفه السابق ومع امتناع كل منهم عن القيام بأي عمل يعوق الحل السلمي .

---

(١) وثيقة الامم المتحدة رقم A/٥٨٤٦

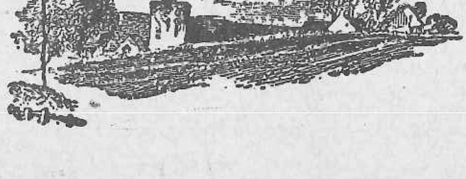
٣ — يجب على الجمعية العامة انشاء « لجنة المساعي الحميدة » لتقوم بدور الوسيط في المفاوضات للوصول الى تحقيق المطالب القانونية لسكان مسقط وعمان .

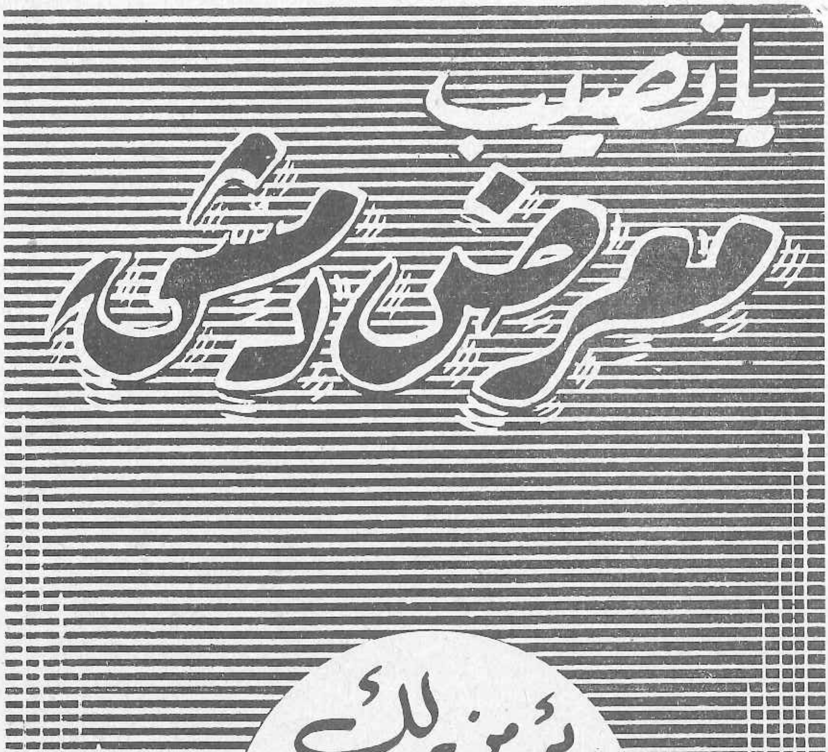
٤ — على الجمعية العامة ان تدعو كلاً من سلطان مسقط وامام عمان بذل جهودهما لحل المشكلة عن طريق لجنة المساعي الحميدة ، كما ان على الجمعية العامة أن تدعوا بريطانيا لاستعمال صداقتها مع السلطان لتسهيل أمر المفاوضات .

٥ — على الجمعية العامة أن تطلب الى الدول العربية بذل جهودها لتشجيع وانجاح هذه المفاوضات .

لم تتمكن الجمعية العامة من دراسة ومناقشة هذا التقرير او اتخاذ قرار بشأن ماجاء فيه من توصيات خلال الدورة التاسعة عشرة الماضية ، وذلك نتيجة الأزمة المالية التي تمر بها الامم المتحدة وأثر هذه الأزمة على حق الدول الأعضاء في التصويت أو عدمه ، الأمر الذي أدى الى تجميد نشاط منظمة الامم المتحدة .

وهكذا وفي المستقبل القريب، عندما تعود منظمة الامم المتحدة الى ممارسة عملها الطبيعي ونشاطها الفعال ، فان الدول العربية ستجد فرصة اخرى لترفع صوتها عالياً مدوياً مطالباً بانهاء الاستعمار عن مسقط وعمان وكلها أمل بازدياد عدد الأنصار والمؤيدين لتحقق الاستقلال لشعب مسقط وعمان كما حققه من قبلهم العديد من شعوب الدول الآسيوية والأفريقية خلال السنوات الماضية الاخيرة .





يجري سحب الاصدار العادي السادس بتاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٦٥

AL Ma`rifa

Cultural Monthly Review

Published by

The Ministry of Culture and National Guidance

Damascus - Syria

Al - M'arifa deals, in Three Separate Sections, With Social Sciences, Letters, and Arts in Syria and The Arab Land

FOURTH YEAR № 45 NOVEMBER 1965

العدد ٤٥

مجلة المعرفة